

الأزمة المالية المكسيكية 1995م والحلول المقترحة من طرف خوزيه إنجل جوريا

أ. معمر حمدي

جامعة شلف - الجزائر

hamdi_maamar2@yahoo.fr

د. منير نوري

جامعة شلف - الجزائر

m_ndz@yahoo.fr

Received: 2012

Accepted: 2012

Published: 2012

ABSTRACT:

I knew Mexico the years 1994 and 1995, a major financial crisis, and caused this crisis on the flow of stunning of capital abroad, and the speed of this flow exciting the attention and paved the collapse of the global financial system, has led to stir unrest in the stock markets and foreign exchange markets in the countries of Latin America, the largest size, which deteriorated as the currency markets and Asian stock at the beginning of 1997 and other Eastern European countries.

The work of Jose Angel Gurria, José Angel Gurria - Minister of Finance and Public Credit in Mexico and head of the transitional government at the time - to take steps to identify and define the causes of the financial crisis and then work to neutralize in order to preserve what he called Gurria, "the speed of transit" achieved by the Mexican economy in 1999, where for the first time in thirty years will not pass Mexico's economic crisis during the transition from government to the other, has the work of Jose Angel Gurria, to take the necessary measures in advance to avoid any future problems, where Mexico was much less likely to economic problems than previously because of the actions carried out.

Key words: global financial system, capital, financial crisis in Mexico, Jose Angel Gurria.

تمهيد:

شكل تكرار الأزمات المالية في الدول النامية خلال التسعينات ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام، حيث هددت الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول المعنية إضافة إلى انتشار هذه الآثار وعدوى الأزمات المالية لتشمل دولاً أخرى نامية ومتقدمة كنتيجة للانفتاح الاقتصادي والمالي الذي تشهده هذه الدول ولاندماجها في المنظمة العالمية للتجارة، وتشير تقارير صندوق النقد الدولي إلى أنه خلال الفترة 1980م-2008م تعرض أكثر من ثلثي الدول الأعضاء في الصندوق لأزمات مالية واضطرابات مصرفية حادة، كما أن وتيرة تلك الأزمات تكررت وتلاحقت عالمياً، فشملت دول شرق آسيا وروسيا والبرازيل والأرجنتين والمكسيك وبقية دول أمريكا اللاتينية.

عرفت المكسيك على غرار باقي الدول العالم سنتي 1994م و1995م أزمة مالية كبيرة، ونجمت هذه الأزمة عن تدفق مذهل لرؤوس الأموال إلى الخارج، وكانت سرعة هذا التدفق مثيرة للانتباه وممهدة بانهيار النظام المالي العالمي، وقد أدت إلى إثارة الاضطرابات في أسواق الأسهم وأسواق الصرف الأجنبي في بلدان أمريكا اللاتينية الأكبر حجماً، كما تدهورت منها أسواق العملة والأوراق المالية الآسيوية في بداية سنة 1997م وغيرها من بلدان أوروبا الشرقية، ومن أجل معالجة أسباب الأزمة المالية المكسيكية عمل خوزيه إنجل جوريا José Angel Gurria - وزير المالية والائتمان العام في المكسيك ورئيس مجموعة الحكومة الانتقالية آنذاك - على اتخاذ خطوات لتحديد وتعريف أسباب الأزمة المالية ثم عمل على تحييدها من أجل الحفاظ على ما أسماه جوريا "سرعة

العبور" الذي حققه الاقتصاد المكسيكي عام 1999م، حيث لأول مرة منذ ثلاثين عاما لن يمر المكسيك بأزمة اقتصادية أثناء تحولها من حكومة إلى أخرى، فلقد عمل خوزيه إنجل جوريا باتخاذ الإجراءات الضرورية مسبقا لتجنب أية مشاكل مستقبلية، حيث كانت المكسيك أقل عرضة بكثير لمشاكل اقتصادية عما سبق وذلك بسبب الإجراءات الذي قام بها.

ومن خلال هذا البحث سوف نتناول عرضاً للأزمة المالية المكسيكية وطرق معالجتها.

1. أهمية الدراسة: يعد البحث في الأزمة المالية المكسيكية محاولة لتحسيس بخطورة الأزمة المالية على الاقتصاد المكسيكي وضرورة اتخاذ الإجراءات الكفيلة من أجل علاجها.

2. أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

✓ توضيح أسباب الأزمة المالية المكسيكية وبوادر ظهورها وكيفية علاجها.

✓ التعرف على الحلول المقترحة لعلاج الأزمة المالية المكسيكية.

من خلال ما سبق ذكره من أهمية للموضوع وحتى نتمكن من تحقيق هدف الدراسة، نطرح السؤال الرئيسي

التالي:

- ما هي أسباب ظهور الأزمة المالية المكسيكية وما هي الحلول المقترحة من طرف خوزيه إنجل جوريا لعلاجها؟

3. أقسام الدراسة: للإمام بمختلف جوانب الموضوع تم تقسيم البحث إلى:

• أولاً: عموميات عن الأزمة المالية المكسيكية؛

• ثانياً: الحلول المقترحة من طرف خوزيه إنجل جوريا لتجاوز أزمة المكسيك.

أولاً. عموميات عن الأزمة المالية المكسيكية.

عرفت المكسيك سنتي 1994م و 1995م أزمة مالية كبيرة؛ ونجمت هذه الأزمة عن تدفق مذهل لرؤوس

الأموال إلى الخارج؛ وكانت سرعة هذا التدفق مثيرة للانتباه وممهدة بانهيار النظام المالي العالمي، وقد أدت إثارة

الاضطراب في أسواق الأسهم وأسواق الصرف الأجنبي في بلدان أمريكا اللاتينية الأكبر حجماً، كما تدهورت

منها أسواق العملة والأوراق المالية الآسيوية في بداية سنة 1997م وغيرها من بلدان أوروبا الشرقية.

1. بوادر الأزمة المالية المكسيكية

في نهاية عام 1987م قامت المكسيك بإتباع برنامج للاستقرار عن طريق سياسة مالية ونقدية انكماشية،

وتحرير تجارتها الخارجية وقطاعها المالي، وقامت أيضا بربط سعر صرف البيزو بالدولار، مما أدى إلى إنخفاض

معدل التضخم، كما ازدادت الاستثمارات وتدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل، وكذلك ازدهر الاقتصاد فيما

بين 1988م و1993م¹، كما تغير تدريجيا نظام سعر الصرف إلى نظام تميز بتحريك البيزو في نطاق محدد 1% في نوفمبر 1991م إلى 9% في آخر سنة 1993م².

لكن انخفاض القيمة الاسمية للعملة لم يكن كافيا لمنع ارتفاع قيمة البيزو الحقيقية التي ارتفعت بحوالي 35% بين جانفي 1990م و ديسمبر 1993م كنتيجة للتحسن الاقتصادي، وفي نفس الوقت ارتفع العجز في ميزان المدفوعات، حيث كان مصدره الرئيسي العجز في الميزان الجاري بحوالي 3.2% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1990 إلى أن وصل بنسبة 6,6% في سنة 1993م، ورغم هذا العجز الخارجي المتنامي في الميزان التجاري إلا أن الزيادة في التدفقات الرأسمالية إلى المكسيك أدت إلى ارتفاع كبير في احتياطي النقد الأجنبي الذي وصل إلى 25,4 مليار دولار مع نهاية سنة 1993م، ولقد لجأت السلطات النقدية المكسيكية إلى سياسة تعقيم التدفقات الرأسمالية وذلك بإصدار أذونات خزانة قصيرة المدى بالبيزو، واستمرت التدفقات الرأسمالية خلال الربع الأول من سنة 1994م خصوصا بعد أن وافق الكونجرس الأمريكي في نوفمبر 1993م على اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "النافتا" ونتيجة لذلك تقلص الفرق بين أسعار الفائدة على أذونات الخزنة المكسيكية وأسعار الفائدة على شهادات الإيداع الأمريكية، وصاحب ذلك توسع في منح الائتمان من قبل القطاع المالي بشكل كبير بين مارس وجوان 1994م من 15,7 مليار بيزو إلى 33,5 مليار بيزو، وعوضت الزيادة في الائتمان نسبة كبيرة من الانخفاض في السيولة الناتج صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي المكسيكي، وخلال سنة 1994م ارتفع عرض النقود بنسبة 18% بينما ارتفع الائتمان المقدم من القطاع المصرفي للقطاع الخاص بحوالي 32%³.

وبالرغم من هذا فقد أثبتت التجربة المكسيكية بأن السيادة المطلقة لقوى السوق هي التي ستحقق الرفاهية الاقتصادية ليس سوى ادعاء ساذجا⁴، ولقد قال مدير صندوق النقد الدولي أن الأزمة المكسيكية عام 1995م كانت الأزمة الكبيرة الأولى في عالمنا الجديد عالم "الأسواق المعولة"⁵.

وابتداء من 20 جانفي 1995م أي مع نهاية الأسبوع الرابع من اندلاع الأزمة أخذت قيمة الدولار تنخفض أيضا الأمر الذي دفع محافظ البنك المركزي الأمريكي التحذير من هروب رؤوس الأموال على المستوى العالمي ولجوءها إلى عملات أكثر جودة كالين الياباني والمارك الألماني، وقام الرئيس الأمريكي بإقراض المكسيك 20 مليار دولار من صندوق الطوارئ، و17.7 مليار دولار من طرف الرئيس العام لصندوق النقد الدولي الذي اتخذ قرارا منفردا⁶، ومع هذا فهناك نقاد كثر فسروا عملية إقراض هذه المليارات تفسيراً مختلفاً وسلبياً منهم:

✓ Rimmer De Vries : الاقتصادي لدى مصرف مورغان للاستثمارات المالية في نيويورك أن الهدف كان إنقاذ المضاربين.

✓ Deutsche Bank : هذا القرض يؤكد أنه ليس هناك ما يبرر ضمان دافع الضرائب للمستثمرين في سندات الدين المكسيكية معدلات الربح العالية بصورة لاحقة.

✓ William Butter: أستاذ الاقتصاد في جامعة كامبردج إن العملية برمتها لم تكن في الواقع سوى هدية قدمها دافعوا الضرائب للأثرياء.

2. تطورات الأزمة المالية المكسيكية وأسبابها.

1.2. تطورات الأزمة: تطورت الأزمة المالية المكسيكية كما يلي⁷:

❖ أدت سياسات الإصلاح الاقتصادي التي طبقت خلال الفترة 1988م- 1994م إلى انخفاض كبير في معدل التضخم وتحسن ملحوظ في الموازنة العامة وميزان المدفوعات وارتفاع قيمة البيزو الحقيقية كنتيجة للتحسن الاقتصادي، ولكن بعد ذلك ارتفع العجز في الميزان المدفوعات الذي كان مصدره الرئيسي العجز في الميزان التجاري، إلا إن التدفقات الرأسمالية إلى المكسيك كانت بسبب ارتفاع في احتياطي النقد الأجنبي، وكل هذا انقلب سلبا على المكسيك؛

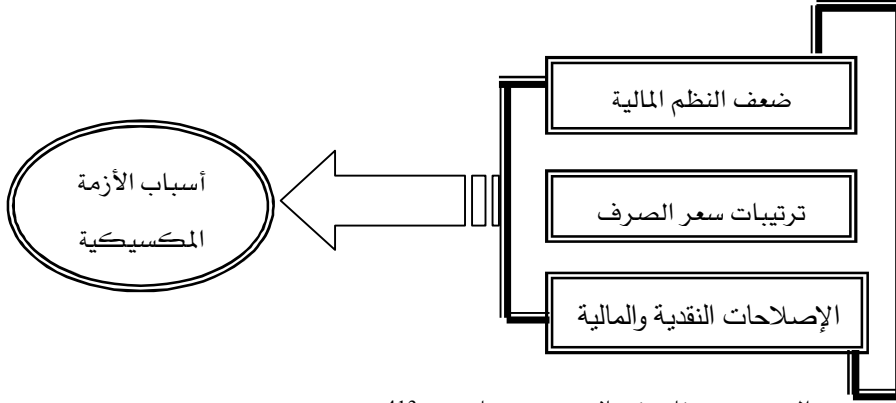
❖ إن الزيادة الكبيرة في منح الائتمان المحلي والزيادة المفرطة في النفقات العامة وبعض الاضطرابات السياسية وحوادث الشغب أسهم في ظهور ضغوط على البيزو عملة المكسيك خلال الربع الثاني من 1994م فانخفض الاحتياطي الأجنبي بين مارس ويونيو من 26.8 إلى 16.9 مليار دولار، ولموجهة خروج رؤوس الأموال رفعت السلطات النقدية أسعار الفائدة وسمحت للبيزو إن ينخفض إلى الحد الأقصى -9% مقابل الدولار؛

❖ تزامن التدهور المستمر في الحساب الجاري والاضطرابات السياسية في البداية ديسمبر 1994م مع الضغوط المتزايدة على البيزو أدي إلى الخروج خروج رؤوس الأموال بأحجام كبيرة في 20 ديسمبر 1994م وسعت السلطات النقدية نطاق تذبذب سعر الصرف إلى 15.3% وأعلنت نيتها للدفاع عن البيزو عند 4 بيزو للدولار لكنها لم تتمكن من الحفاظ على قيمة العملة عند ذلك المستوى حيث تسببت مخاوف المستثمرين في زيادة الضغوط على سعر الصرف، ويوم 22 ديسمبر 1994م تبنت المكسيك نظام سعر الصرف المرن؛

❖ بين 20 ديسمبر 1994م و3 جانفي 1995م أي خلال أسبوعين فقد البيزو حوالي 30% من قيمته كما ارتفعت أسعار الفائدة لتصل على أدونات الخزانة قصيرة المدى بالعملة المحلية إلى معدل سنوي يساوي 45% في الأسبوع الثاني من جانفي 1995م.

2.2. أسباب الأزمة المالية المكسيكية: لعل من أهم الأسباب الرئيسية التي أدت إلى ظهور الأزمة المالية في المكسيك سنتي 1994-1995 هي تلك التي يوضحها الشكل رقم (01) التالي:

الشكل رقم 01: أسباب ظهور أزمة المكسيك.



المصدر: مورد خاي كريانين ، مرجع سابق ، ص413 .

1.2.2. ضعف النظم المالية: حيث أدى التوقف المفاجئ في تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل إلى أزمة عميقة في النظم المالية الداخلية ، الأمر الذي أدى إلى زعزعة استقرار القطاعات الإنتاجية⁸ ، فبعد أن بلغت تدفقات رؤوس الأموال إلى المكسيك 104 مليار دولار في عام 1994م ، أدت هذه الوتيرة إلى التشكيك المستثمرين في صمود الاقتصاد المكسيكي ، حيث أصبح عرضة للضرر وزاده في ذلك النمو السريع للائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص ، والاحتفاظ بالارتباط بعملة أخرى ، وأسعار الفائدة المرتفعة ، كما قامت المؤسسات المالية بتوجيه مبالغ كبيرة من التدفقات إلى مشاريع ذات مخاطرة مثل قطاع العقارات ، وكانت النتيجة أن ارتفعت أسعار هذه الأصول جاذبة المزيد من الاستثمارات ، وترتب على ذلك حدوث فجوات واسعة بين قيمة القروض المقدمة والعقارات ، ومع انهيار أسعار العقارات بدأت المحافظ المصرفية المستحقة الدفع في التضخم وإضعاف القطاع المالي.

2.2.2. ترتيبات سعر الصرف: أدى الارتفاع في قيمة سعر الصرف الحقيقي ، والدين الخارجي قصير الأجل المتزايد وحجم العجز في الحساب الجاري الخارجي (وهي مؤشرات تعقدت نتيجة ضعف النظام المالي) إلى ممارسة ضغوط قوية على سوق النقد الأجنبي ، وأدت المضاربة على البيزو المكسيكي إلى التخلي عن الارتباط بعملة أجنبية وإتباع سياسة التعويم بداية من 22 ديسمبر 1994م ، ونتيجة لتخوف المستثمرين من حالة عدم الاستقرار بعد إتباع سياسة التعويم ولضعف النظم المالية ، حيث تمت مهاجمة العملة من قبل المضاربين وترتب عن ذلك تخفيضات حادة في قيمة البيزو وانهارت أسواق الأسهم.

3.2.2. الإصلاحات النقدية و المالية: أدت الإصلاحات النقدية والمالية⁹ إلى ارتفاع معدلات التضخم في المكسيك عن مثيلاتها في الولايات المتحدة، وفي نفس الوقت الذي مازالت العملة المكسيكية مربوطة بالدولار ترتب عليه الأضرار بالقدرة التنافسية للصناعات المكسيكية نتيجة لذلك وصل عجز الميزان الجاري إلى مستويات غير مستقرة، وانخفضت الثقة في البيزو المكسيكية بصورة شديدة مما أدى إلى حدوث تدفق كبير لرؤوس الأموال إلى الخارج، وانخفاض شديد في الاحتياطات الدولية، ومن بين الأسباب كذلك الأحداث السياسية سنة 1994م، حيث اندلعت انتفاضة الجنوب واغتيل ابرز رمزين للمعارضة مما قوض الثقة في الحكومة المكسيكية.

3. تأثيرات أزمة البيزو المكسيكي على أسواق المال في الأرجنتين.

كان التخفيض الحاد في قيمة العملة المكسيكية في ديسمبر سنة 1994م نتائج مدمرة وفورية ذات تأثير كبير على النظام المالي الأرجنتيني، حيث كان لأوجه الشبه بين اقتصاد الأرجنتين واقتصاد المكسيك كانت سبباً لاعتقاد المستثمرين من أن الأحداث التي وقعت في المكسيك سوف تتكرر في الأرجنتين، وكان نتيجة ذلك ظهور أزمة ثقة في أسواق المال في الأرجنتين أدت إلى تدهور حاد في احتياطات الأرجنتين، مما أدى إلى التخلص بشكل كبير من الأسهم و السندات، وانسحاب كبير للعملة الأرجنتينية والودائع المصرفية من الدولار الأمريكي¹⁰، ولاستعادة الثقة وتقليل الضغط على البيزو في المضاربات المالية التزم البنك المركزي بتنفيذ خطة التحويل، ومع ذلك فإن التعامل بالدولار واصل استمراره، كما زادت توقعات المستثمرين بالنسبة لخفض قيمة العملة في جانفي وفيفري سنة 1997م، وفي الفترة ما بين 23 ديسمبر 1994م و31 مارس 1995م فقد البنك 5,5 بليون دولار أمريكي من إجمالي احتياطه بسبب تحول البيزو بشكل كبير إلى الدولار من جانب القطاع الخاص¹¹، وقد مثل هذا النقد 1/3 كمية الاحتياطي من السيولة العالمية لدى البنك.

كما أن حالة الذعر أثرت أيضا على سوق الأسهم ففي الفترة ما بين 19 و31 ديسمبر 1994م، حيث انخفض مؤشر أسعار أسهم بورصة mer val إلى 12,4%، ثم انخفض بعد ذلك إلى 5,4% في جانفي 1995م، وواصل انخفاضه الكبير في فيفري سنة 1995م، حتى تدهور ووصل إلى 25,7%. وفي أوائل مارس من نفس السنة وفي ادنى مستوى له انخفض لأكثر من 50% عما كان عليه في 19 سبتمبر 1995م كما أن رأس مال الشركات المعلن عنه في بورصة الأوراق المالية في بيونس ايرس buenos aires قد انخفض من 36,5 بليون بيزو في 31 ديسمبر سنة 1994م إلى 25,5 بليون بيزو في نهاية فيفري سنة 1995م بتدهور بلغ نسبته 30%.

ولقد ضربت الأزمة المالية النظام المصرفي في الأرجنتين ضربة قوية، وفي الفترة ما بين 20 ديسمبر وفي نهاية مارس 1995م فقد النظام المصرفي كله ودائع إجمالية بلغت 7,5 بليون دولار (من العملة المحلية والأجنبية)، وقد

خفض بمقدار 17% في الفترة من ديسمبر سنة 1994م بمستوى قدره 3, 45 بليون دولار، وحدثت اكبر خسارة في الأيام القليلة الأولى من مارس 1995، ونتيجة للازمة المصرفية في الفترة من 1994-1995 أعيد بناء وهيكل النظام المصرفي في الأرجنتين وتم دعم وتعزيز هذا النظام، ومع هذا فان الأزمة تسببت في فقدان ودائع تصل إلى 8 بليون دولار، و هذا الرقم تم تغطيته بمبلغ 4 بليون دولار عبارة عن انخفاض في احتياطي البنك المركزي الأرجنتيني، وتدهور في نظام السيولة المصرفية قدره 2 بليون دولار، وانكماش في القروض قدره 1 بليون دولار، و 1 بليون دولار انكماش في القروض الأجنبية¹².

4. الدروس المستفادة من الأزمة المكسيك.

لعل من الدروس المستفادة من أزمة سعر الصرف في الاقتصاد المكسيكي أن فهم ومعرفة المشاكل لم يكن عسيرا بقدر ما كانت هناك صعوبة في تنفيذ الإجراءات السليمة من الناحية الاقتصادية لاحتواء هذه المشاكل.

1.4.الدرس الأول: يتخلص في إن الاعتماد على التدفقات الرأسمالية متقلبة تسبب مشاكل الاقتصادية للدولة، إذا تؤدي إلى فقدان الرقابة النقدية المحلية والمغالاة في سعر الصرف الحقيقي وعدم الاستقرار. وأكثر المشاكل خطورة تلك التي تنشأ عن التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل فهي تؤدي إلى المغالاة في السعر الصرف الحقيقي ويتعارض ذلك مع الأهداف طويلة الأجل للإصلاح الاقتصادي؛

2.4.الدرس الثاني: فيتخلص في إن المكسيك استطاعت مواجهة أزمة سعر الصرف التي تعرضت لها بفضل تدخل الصندوق النقد الدولي بقوة الولايات المتحدة الأمريكية والتي ساندت المكسيك لأنها عضوا في التكتل الاقتصادي نافتا.

3.4. درس الثالث: هو إن المكسيك تسرعت في إطلاق حرية تحويل العملات وفتح أسواق المال على مسرعها للاستثمار الأجنبي، وكانت نصائح صندوق النقد الدولي بإلغاء قيود تحويل العملة وتطبيق التقييم الكامل لها وراء حدوث الأزمة¹³.

4.4. درس الرابع: يعني قرار تخفيض سعر العملة الوطنية المخاطرة بالاحتياطات من العملة الأجنبية لدى البنك المركزي وهذا ما حدث في المكسيك حيث تدخلت الحكومة ببيع جزء من احتياطات العملات الأجنبية لديها للمحافظة على استقرار عملتها الوطنية مما أدى إلى انخفاض احتياطي العملات الأجنبية لديها من 25.4 مليار دولار في عام 1993م إلى 6.3 مليار دولار في عام 1994م.

5.4. الدرس الخامس: يشير إلى انه في جو التحرر المالي وغياب الرقابة والإشراف السليم من البنك المركزي على البنوك والسياسة النقدية يؤدي إلى إصرار البنوك في منح الائتمان للقطاع الخاص دون ضمانات أو دراسة سليمة، وعلى الأخص في فترات الرواج الاقتصادي المصحوبة بتدفقات كبيرة الاستثمارات الأجنبية وتدفقات كبيرة لرؤوس الأموال.

ثانياً-الحلول المقترحة من طرف خوزيه إنجل جوريا لتجاوز أزمة المكسيك 1995م.

لقد عمل خوزيه إنجل جوريا José Angel Gurría - وزير المالية والائتمان العام في المكسيك ورئيس مجموعة الحكومة الانتقالية آنذاك على اتخاذ خطوات لتحديد وتعريف أسباب الأزمة المالية ثم عمل على تحييدها من أجل الحفاظ علي ما أسماه جوريا "سرعة العبور" الذي حققه الاقتصاد المكسيكي عام 1999م، حيث لأول مرة منذ ثلاثين عاما لم تمر المكسيك بأزمة اقتصادية أثناء تحولها من حكومة إلى أخرى. فلقد تعلمت الدروس المتعلقة بالآزمات المالية وبدأت في اتخاذ الإجراءات الضرورية مسبقا لتجنب أية مشاكل مستقبلية، حيث كانت المكسيك أقل عرضة بكثير لمشاكل اقتصادية عما سبق وذلك بسبب الإجراءات التي قام بها خوزيه إنجل جوريا.

لقد ساعد على هذا الإنجاز ما حققه من نتائج اقتصادية هائلة عام 1999م، فلقد تجاوز أهداف المتعلقة في العديد من المجالات، حيث بلغ معدل النمو الكلي 3.7% في العام 1998م بينما كان ما يتبأ به 3% فقط، كما أنجز أكثر مما كان متوقعا فيما يتعلق بمحاربة البطالة والتي كان معدلها منذ ثلاثة أعوام فقط 27.7% وكان هدفها الوصول إلي معدل 13% ولكنه حقق معدل 12.3%، كما ارتفع معدل الادخار من 14% من إجمالي الناتج المحلي عام 1994م إلي 22% وهذا بالطبع يعني المزيد من الأموال المتدفقة للاستثمار المنتج مما يخلق وظائف جديدة.

وإذا قرنا بالسنوات الخمس 1995-2000 وهو مؤشر أفضل من مجرد النظر إلي عام واحد سنجد نتائج اقتصادية مشجعة التالية:

- ✓ بلغ معدل نمو متوسط إجمالي الناتج المحلي الحقيقي 5% بين عامي 1996م و2000م، وهذا معدل يتخطى نظيره لدي الولايات المتحدة وكندا وهما شركاء الرئيسيين؛
- ✓ انخفض متوسط معدل البطالة من 6.3% عام 1995م إلى 2.5% عام 1999م، ونشير هنا إلى أكثر معدلات البطالة انخفاضا مقارنة بهذا المعدل كان عام 1985م؛

✓ انخفض معدل التضخم السنوي بشكل هائل من 52% عام 1995م إلى 12.3% عام 1999م، وربما يعتبر هذا الانجاز أهم إنجاز بالنسبة للشغل، حيث حصلت المكسيك على معدل عام 2000 أقل من 10%، وهذا بسبب الإصلاحات التي قام بها رئيس الحكومة خوزيه إنجل جوريا منها:

1. تحقيق الانضباط المالي:

يمثل الافتقار إلي الانضباط المالي واحدا من أهم الأسباب العديدة التي تؤدي إلى اندفاع الدول نمو أزمات اقتصادية ومالية، فلقد ارتفعت نسبة العجز في المكسيك من 10% إلى 12% ثم إلى 14% وأكثر، كما ساعدت السياسة النقدية التي اتخذها بنك المكسيك علي تخفيض معدل إجمالي صافي دين القطاع العام إلي إجمالي الإنتاج المحلي من 38.5% في ديسمبر 1995م إلي 25.3% في ديسمبر 1999م¹⁴، ويتحقق الانضباط المالي حينما تتوفر نفس المعلومات للجميع وحينما تتوافر الثقة في تلك المعلومات.

ولقد عمل خوزيه إنجل جوريا بكل جهد من أجل تحسين جمع ونشر المعلومات الدقيقة في حينها، حيث تستطيع علي سبيل المثال أن تحصل علي بيانات حساب جاري عن يوم ما في اليوم ذاته، كما أن لدى الأسواق اليومية كل ما تحتاجه من معلومات عن الاقتصاد المكسيكي مثل حجم الائتمان المتوفر ومدى تشدد البنك المركزي في سياسته النقدية وما إلي ذلك.

2. تدعيم قطاع التصدير:

هناك سبب آخر مسئول عن الأزمات السابقة ألا وهو الاعتماد علي سلعة واحدة في التصدير هي البترول. أما بعد الأزمة فيمثل البترول 6-7% من إجمالي صادرات المكسيك، وعندما يرتفع سعر البترول فإن المكسيك مثلها في ذلك مثل العديد من الدول التي تعتمد علي سلعة واحدة أو سلع محدودة في التصدير تصبح متفائلة أكثر مما ينبغي. إن تنوع الصادرات يتساوى في أهميته مع التوسع الكمي فيه، ولقد ارتفعت نسبة ما تصدره من منتجات غير بترولية إلى 93% في العام 1999م بعد أن كانت 38% عام 1983 حيث أصبحت السلع المصنعة تمثل أكثر من 90% من صادرات أصبحت تحتل الترتيب الثامن في قائمة الدول المصدرة في العالم فقيمة ما تبيعه للعديد من الدول في جميع أنحاء العالم من البضائع هو 13 بليون دولار شهريا.

وإلي جانب هذا التنوع في الصادرات قام خوزيه إنجل جوريا بتوسيع شبكة اتفاقيات التجارة الحرة- ليس فقط مع أمريكا الشمالية كما هو الحال في اتفاقية النافتا ولكن أيضا مع جميع جيران من دول أمريكا اللاتينية ومع الاتحاد الأوروبي أيضا. لقد عادت الإجراءات التي اتخذها من أجل تحرير التجارة بمردود ايجابي بعيد المدى. فلقد انضمت المكسيك عام 1985م لنظام التجارة الدولي الذي يسمي بالجات ويعرف الآن بمنظمة

التجارة العالمية، حيث أصبحت الدولة الوحيدة في العالم التي تنفذ اتفاقيات تجارة حرة تمثل بالفعل اتفاقيات للتجارة وللإستثمار مع كل من الولايات المتحدة وأوروبا والعديد من دول أمريكا اللاتينية. على أي حال فإن النتائج التي حققها خوزيه إنجل جوريا في السنوات الأخيرة تثبت أنها قد اخترت الطريق الصحيح. فلقد زادت قيمة صادرات وواردات المكسيك منذ عام 1991م ثلاثة أضعاف حتى وصلت إلى 279 مليون دولار في العام 1999م، وعلاوة على ذلك فإن قيمة تجارة المكسيك كنسبة من إجمالي الناتج المحلي قد تضاعفت في نفس الفترة.

3. معالجة قضية الديون:

السبب الثالث في أزمة المكسيك تمثل في التورط في الاستدانة بحجم لا تستطيع المكسيك تحمله فإنها لم تقلل فقط من الحجم الهائل لديون ولكن أيضا وزعت تواريخ استحقاقها على فترات طويلة جدا، إن المكسيك لن تواجه مشكلة تسديد مبالغ كبيرة في فترة زمنية محدودة على الأقل لمدة عامين، آخر عام للحكومة الحالية والعام الأول للحكومة التالية. ويبلغ دين المكسيك 40% من إجمالي الإنتاج المحلي متضمنا اتفاقية الإنقاذ التي يقوم بها البنك وهي أقل نسبة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وأقل أيضا من المعدل المتوسط للدول الأعضاء الأخرى الذي يبلغ 60%.

4. تعويم سعر الصرف:

ترجع ثقة في قدرات على تجنب أزمة اقتصادية جديدة أثناء التحول إلى الحكومة الجديدة إلى مرونة نظام سعر الصرف في المكسيك. إن التحول من نسبة ثابتة إلى أخرى عائمة يسمح بالتأقلم على التغيرات الخارجية كما يعمل على تفادي تراكم الاختلال الخارجي.

لقد قام خوزيه إنجل جوريا وفي ظل نظام سعر صرف ثابت للعملة بالاقتراض من أجل تدعيم احتياطي الصرف الأجنبي حتى يتسنى لها الحفاظ على النسبة الثابتة لكن السوق كان يهز في كل مرة ليفرض عليها انخفاض في قيمة العملة ثم يلي ذلك حدوث ركود وتضخم، وبذلك فقدت ذلك المخزون وظل الدين قائما عليها تسديده، إن التعويم يدفع إلى التعامل الواقعي عند وضع السياسات كما يؤدي إلى التروي والتدبر.

5. إصلاحات هيكلية:

إن السياسات التي أحدثت تقدما في الاقتصاد المكسيكي في الماضي لم تكن لتتجح على المدى البعيد بدون مؤسسات اقتصادية سليمة يمكن الاعتماد عليها. ولأن حكومة كانت على وعى بذلك فإن خوزيه إنجل جوريا قام بتحسينات داخل إطار السياسة الموضوعية من أجل تحرير الاقتصاد والتجارة الحرة. لقد كان هدفه هو

تحويل المكسيك من اقتصاد مغلق كثير الضوابط تتدخل فيه الحكومة إلى حد كبير إلى اقتصاد حر تحكمه آليات السوق.

6. نظام مصرفي موثوق به:

إن وجود مصارف لها هياكل قوية وسليمة أمر ضروري من أجل زيادة معدلات الادخار التي تفي باحتياجات الاستثمار، كما أنه يساعد علي توجيه هذه المدخرات بصورة أكثر كفاءة إلى كل قطاعات الاقتصاد مما يعزز خلق وظائف جديدة، ولقد تمكنت الحكومة استجابة لازمة 1995/1994 من تحديد برامج كفيلة بتحسين النظم المصرفية وتمكينها من الوفاء بتسديد الديون ثم أجاز البرلمان المكسيكي تعديلات القانون المصرفي في ديسمبر 1998م، ولقد أدي أحد تلك القوانين إلي وضع مبدأ حماية المدخرات المصرفية الذي يقوم بتأمين الودائع وبيع كل الأصول التي تراكمت أثناء فترات الأخذ ببرامج التدعيم المصرفي، وفي عام 2005م انخفض إجمالي غطاء الودائع لكل فرد وكل مؤسسة إلي 115.000 دولار عند سعر الصرف اليوم¹⁵.

وإلى جانب حماية مدخرات صغار المستثمرين فإن حدود تأمين الودائع سيساعد علي الانضباط والتنظيم الذاتي للسوق عن طريق البنوك، ولقد أزال هذا التعديل كل القيود علي حجم الاستثمار الأجنبي في أي بنك تجاري مكسيكي وهذا الإجراء قد أدي إلي تقوية وتنوع قاعدة رأس المال في النظام المصرفي.

ولإعادة تنشيط عملية نمو الائتمان الذي سيقوم بدوره بدعم الاقتصاد اعتمد خوزيه إنجل جوريا إلى:

- ✓ استمرار استقرار الاقتصاد الكلي اعتمادا علي الإجراءات الخاصة بتوقع الأزمات التي شاهدها فيما سبق؛
- ✓ معدلات نمو مرتفعة وثابتة؛
- ✓ قطاع مصرفي أكثر قوة وتماسكا؛
- ✓ تحديث الإطار التنظيمي الذي يحكم عمليات الائتمان.

7. مورد دخل مستقر:

عمل خوزيه إنجل جوريا إلى عملية إصلاح مالي واسعة حتى يتسنى لها تحسين عدالة وكفاءة نظامها الضريبي إلي جانب ضمان مصادر ثابتة للدخل العام، وهذا الإصلاح الضريبي كان علي أربع محاور:

- ✓ هو غلق كل الثغرات الذي تؤدي إلى تجنب تسديد الضرائب- مثل الحصول على إعفاءات ضريبية في نفس الوقت الذي نقوم فيه بتوسيع القاعدة الضريبية عن طريق تحسين الأداء الاقتصادي؛

✓ تبسيط النظام الضريبي والتأكيد على نوعية الخدمة والإذعان الطوعي، وذلك عن طريق تدعيم سريان وتنفيذ القانون؛

✓ إن نظامها الضريبي يحتاج إلى تقديم حوافز أفضل للدخار والاستثمار الإنتاجي ولذلك يحتاج خوزيه إنجل جوريا إلى التحول من نظام ضريبي يعتمد أساسا على تحصيل ضريبة الدخل إلى نظام يعتمد أساسا على ضريبة الاستهلاك؛

✓ هي حاجة إلى تحسين مستوى الدخل الحكومي واستقراره من أجل إزالة كل معوقات النمو وعدم عدالة توزيع الأعباء الضريبية.

8. الخصخصة:

لقد شاركت الحكومة المكسيكية في كل قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادي في بداية الثمانينات ومنذ ذلك الحين كان هدف الإصلاحات الهيكلية علي زيادة دور القطاع الخاص. إن الخصخصة تحقق مكاسب¹⁶ من حيث زيادة الكفاءة وفرض أسعار تنافسية. لقد قام خوزيه إنجل جوريا ببيع عدد كبير من الشركات أو المشروعات التي تمتلكها الدولة، ففي عام 1982م كان هناك 1155 شركة عامة أما في سنة 1999م فعددها 247 وهناك أكثر من 50 شركة من تلك في الطريق إلى الخصخصة، حيث مساهمة القطاع الخاص الآن تشمل وسائل الاتصال عن بعد والسكك الحديدية والمواني والمطارات والغاز الطبيعي والكهرباء.

لقد اقترح خوزيه إنجل جوريا على البرلمان بالسماح للقطاع الخاص بالاستثمار في توليد الكهرباء وتوزيعها والاتجار فيها على أن تحتفظ الحكومة بتحكمها في شبكة البث القومية وبعض النشاط الآخر مثل كهربية الريف ومصانع الطاقة النووية.

9. الضمان الاجتماعي:

لقد شهد شهر يوليو عام 1997م إصلاحا كبيرا في نظام الضمان الاجتماعي والذي سيضمن تمويل الضمان الاجتماعي تمويلا كاملا من خلال مدخرات طويلة المدى لتمويل استثمارات طويلة المدى¹⁷.

ويقدم هذا النظام الجديد مزايا هامة للمتقاعدين منها حد أدنى للمعاش يوازي الحد الأدنى للأجر يتم تعديله سنويا لتجنب التضخم كما يسمح للعمال بتقديم إسهامات طوعيه تضاف إلى حساباتهم الفردية، فهناك شروط جديدة تعطي العمال ذوي الدخل البسيطة حق دخول الأسواق المالية، ولقد شارك حتى 15.7مليون عامل في هذا النظام الجديد ومن المتوقع أن تبلغ مصادر الحسابات الفردية 5.1% من إجمالي الإنتاج المحلي في نهاية عام 2000م.

خاتمة:

من خلال معالجتنا لهذا الموضوع يمكن أن نلخص أهم ما توصلنا إليه من نتائج من خلال النقاط التالية:

- ❖ من أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم الأزمة المالية المكسيكية هي ضعف النظام المالي، ارتفاع قيمة سعر الصرف وتفاقم حجم الديون الخارجية وعدم صرامة السياسة النقدية المنتهجة؛
- ❖ مواجهة للأزمة اتبعت الحكومة المكسيكية ومتمثلة في رئيس الحكومة خوزيه إنجل جوريا سياسات تصحيحية بعيدة الأمد حيث عملت على تخفيض عجز الحساب الجاري الخارجي، وإيقاف انهيار القطاعين المالي والإنتاجي؛
- ❖ لجوء المكسيك إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ليمنحها يد المساعدة منع امتدادها إلى بلدان أخرى وفي هذا الإطار قام البنك المركزي بتوفير السيولة للبنوك التجارية حتى لا تتأخر عن سداد الالتزامات الأجنبية، كما تم إعداد برنامجين: أحدهما لتوفير رؤوس أموال مؤقتة للبنوك، والآخر لزيادة التحفيز للبنوك التي تعاني عجزاً، زيادة على إجراء إصلاحات تهدف إلى تحقيق نمو الناتج الداخلي الخام؛
- ❖ كان التخفيض الحاد في قيمة العملة المكسيكية في ديسمبر سنة 1994م نتائج مدمرة وفورية ذات تأثير كبير على النظام المالي الأرجنتيني؛
- ❖ جو التحرر المالي وغياب الرقابة والإشراف السليم من البنك المركزي على البنوك والسياسة النقدية يؤدي إلى إصرار البنوك في منح الائتمان للقطاع الخاص دون ضمانات أو دراسة سليمة، وعلى الأخص في فترات الرواج الاقتصادي المصحوبة بتدفقات كبيرة الاستثمارات الأجنبية وتدفقات كبيرة لرؤوس الأموال؛
- ❖ إما تحديات المستقبل، حيث عملت من التخلص من أشباح الأزمة المالية وإعادة الثقة الدولية في اقتصادها بصورة واقعية، حيث نمو الاقتصاد المكسيكي الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتقديم شركاءها الرئيسيين ألا وهما الولايات المتحدة وكندا، ولقد فكرت المكسيك مسبقاً في إتباع نظام يؤدي إلى التباطؤ الاقتصادي ولكن بطبيعة الحال تأمل في العودة بسهولة ويسر إلى النشاط الاقتصادي وإن الأمر الذي يمكن التأكد بشأنه هو أننا لا نستطيع أن نعمل شيئاً حياً ما يحدث في الولايات المتحدة ولذلك فمن الأفضل أن تكون سياسة المكسيك مستعدة للصدمات.

الهوامش والإحالات:

- ¹ مورد خاي كريانين، تعريب محمد إبراهيم منصور، علي مسعود عطية، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2007، ص413
- ² بوكساني رشيد؛ نقلاً عن التوني ناجي، الأزمات المالية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 29 ماي 2004، ص12-15
- ³ بوكساني رشيد، مرجع سابق، ص12-15
- ⁴ عبد الحسين وادي عطية، الاقتصاديات النامية: أزمات وحلول، دار الشرق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 2001، ص153

⁵ جون، هيدسون و مارك، هرنندر، ترجمة عبد الله منصور، .محمد عبد الصبور محمد علي، الرياض: العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المريخ للنشر،

1987ص 150

⁶ CEPII, Economie Mondiale 2004, Paris : Editions la Découverte, 2003, p.41.

⁷ ناجي التوني، جسر التنمية ، العدد 2004/04/29 ، السنة الثالثة، ص12

⁸ غيليرمو اورتييز، ما هي الدروس التي تطرحها أزمة المكسيك بالنسبة للانتعاش في آسيا ، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 1998 ، ص2

⁹ مورد خاي كريانين، مرجع سابق، ص413

¹⁰ عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العوالة المالية وإمكانية التحكم، دار الفكر الجامعية الاسكندرية، 1999، ص51-52

¹¹ أحمد ي يوسف الشحات، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة، القاهرة: دار النيل للطباعة، 2001 ، ص31 .

¹² عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سابق، ص51-52

¹³ عبد المطلب عبد المجيد، العوالة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة 2003، ص278.

¹⁴ José Angel Gurria ; Mexico..Fighting Causes of Past Crisis; Translated from CIPE Feature Service, May 2001 p1

¹⁵ José Angel Gurria ;op-cit p 3

¹⁶ José Angel Gurria ;op-cit p 6

¹⁷ مها جلال الدين، الأزمة الاقتصادية ... الداء والدواء، 2001/08/28 من الموقع: www.islamonline.net/arabic/economics